تساؤلات ناخب

عدنان سمير

حينما ذهب الناس في يوم الإرادة الشعبية الى صناديق الاقتراع، في خطوة صائبة على درب الحرية والاختيار.

اعلنوا بدء مرحلة لا تقوم على أنقاض الماضي المثخن بالجراح فحسب بل هي بمثابة كتابة صفحة جديدة لتاريخ العراق المعاصر. يشترك فيها الجميع على الرغم من كل الاختلافات الفكرية والسياسية والدينية والطائفية، ولما كان الاختيار والرغبة الجامعة للتغيير قائمة على أساس النيات الصادقة والنضال الدؤوب للبناء واللحاق بركب الدول المتقدمة. فان الذين وقع عليهم الأختيار ينبغي أن يكونوا بمستوى التفكير الجمعي واتجاهاته بالرغم من الظروف العصيبة التي نمر بها. ظروف كان لسلبيات الماضي أثر عميق فيها من حيث السلوك والاتجاهات الشعورية واللاشعوية احياناً.

غير أننا اليوم وعلى الرغم من كل هذه الرغبة والعمل لأشاعة وممارسة العملية الديمقراطية بالمشاركة الجماهيرية لمختلف شرائح المجتمع، نجد المسؤولين الذين تم أختيارهم وخاصة في مجالس المحافظات يعيشون بروح القبيلة وسلوك العشيرة وعدم التنازل للحوار المنفتح. وهذا الكلام ليس من باب الاعتقاد والاحتمالات وانما من واقع جلسات قليلة حصلت لمجلس محافظة المثنى تعرض فيها قسم من أعضائه للتهديد والمساءلة بسبب طرحهم أفكارا ودعوات لا تلتقي مع آراء أعضاء آخرين؟!

وهنا يقفز سؤال الى ذهن الناخب. أين يكمن الخلل؟ في الناخب أم المنتخب أم في الطريقة التي تمت بها عملية الانتخابات؟ خاصة أن طريقة طرح القوائم الانتخابية التي أحتوات أسماء ربما غير متجانسة في الرؤى والافكار التي يحملها هؤلاء ضمن القائمة الواحدة.

أم أن ذلك يعود الى كل ما ذكرناه؟

انها تساؤلات لا نريد الاجابة عنها. وانما الدعوة لكل من أرتأوا أن يكونوا في موقع المسؤولية ليصبحوا بمستوى المتغيرات الجديدة سلوكاً وليس كلاماً. وفعلاً يرتقي لبعض وليس كل طموحات الناس المكبلة بهمومها والأيام التي تشبه ما قبلها.

وليس من اشراقة تبزغ من مجالس اذا لم يسدها الحب والصدق والحوار المنفتح.

في مركز المستقبل للدراسات والبحوث

حلقة لمناقشة تقرير التنمية العربية

كربلاء / الصدى

من اجل مشروع عراقي للدولة والإنسان من خلال رؤية في البعد السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي عقد مركز المستقبل للدراسات والبحوث حلقة نقاشية تحت عنوان "نحو مشروع عراقي للدولة والإنسان، الامكانات والسبل"، حضرها السيد سمير الكرخي مدير المركز والدكتور متعب مناف المفكر والباحث الاجتماعي الذي أدار الجلسة وقسم الإعلام بالمركز، وبمشاركة عدد من اساتذة الجامعات العراقية ومراكز الدراسات والبحوث وهم كل من الدكتور عامر حسن فياض، أستاذ الفكر السياسي الحديث بكلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.والدكتور حميد حمد السعدون، رئيس قسم الدراسات الأوربية بمركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد.والدكتور عبد الرسول عبد جاسم، أستاذ الاقتصاد/ كلية المنصور الجامعة.

والدكتور خليل مخيف الربيعي، أستاذ الفكر الإسلامي بكلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

استشراف الواقع وتقرير التنمية الانسانية

افتتحت الحلقة بمقدمة عن أهمية الوضع العراقي الراهن وما يمر به العراق من تحولات نوعية خصوصاً على صعيد العملية السياسية. من اجل المشروع العراقي للدولة والإنسان باعتباره مشروعا نهضويا فكريا يهدف إلى استشراف واقع وقدرات الدولة والإنسان سبيلاً لبناء دولة حضارية تقوم على مبادئ وأسس الديمقراطية والتنمية. و أن يكون هناك مشروع عراقي يتضمن الاستفادة من الايجابيات وتغليبها على السلبيات برؤية المثقفين العراقيين والمفكرين تخدم الفرد النخبوي العراقي.

وقد تركزت نقاشات الحلقة أساسا على ما جاء به تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٥ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة UVDP كمدخل نحو صياغة وبلورة مشروع عراقي للدولة والإنسان.من خلال تقسيم هذا التقرير إلى عدة فقرات منها:

مبدأ الحرية والحكم الصالح:

إذ تحدث د. خليل الربيعي عن هذا المبدأ بالقول "إن الإسلام هو الدين الأساس لمجتمع الدولة، وعليه لابد من التأكيد عليه عند إجراء أي تغيير في الدولة".وأضاف إن الحرية مبدأ واضح وصريح، والإسلام دعا إلى ذلك وورد ذلك بعدة آيات قرآنية وبمعان مختلفة منها قوله تعالى (لكم دينكم ولي دين) (الآية/٦ سورة الكافرون)، وقوله تعالى (لا إكراه في الدين).وعن مفردة الحكم الصالح، فقد وصف د. خليل الربيعي تعبير "الصالح" بأنه ذلك الشيء الذي ينتفع منه الشعب يسمى صالحاً، وكل شيء لا ينتفع منه يسمى فاسداً.مشيرا إلى أن هناك معيارين للحكم الصالح هما: عدد القابضين على السلطة، وسلطة سيادة القانون. وأضاف إلى أن الحرية والحكم الصالح يقترنان بالتحرر والتنمية.

الإصلاح والتنوع المجتمعي

وناقشت الحلقة مسالة الإصلاح التي ينبغي على البلدان العربية البدء بها التي جاء بها التقرير وقد اعتبرها الدكتور متعب مناف إنها حقيقة مهمة في تناول مسألة الإصلاح، حيث أشار إلى أهمية أن يكون هناك أقرار مجتمعي ودستوري بحقيقة التنوع في المجتمع العراقي من جهة، ومن جهة أخرى أشار الباحثون إلى أهمية الاستفادة من ايجابيات التقرير وبلورته مع الواقع العراقي.

أما الدكتور عامر حسن فياض فقد تحدث عن مصدر الإصلاح مبتدئاً بسؤال: أهو إصلاح من الداخل أم إصلاح من الخارج؟ وأجاب على أن الإصلاح ينبغي أن يكون من الداخل وفق الرؤية الوطنية إذ أكد أن جهود الإصلاح في العراق وفي عموم البلدان العربية كبحت باستبداد السلطة. مشيرا إلى بعض الجوانب السلبية منها: تعطل عملية الإصلاح بسبب ذريعة تهديدات خارجية موجودة. و هذه المعوقات الخارجية تشتت انتباه القوى السياسية وتصرفها عن الإصلاح والديمقراطية.

وأكد الدكتور عامر أن النظم التسلطية تستخدم هذه الحجج كذريعة، لذلك قدم بعض المقترحات التي يجب توفرها والأخذ بها عند تطبيق الإصلاحات منها:

١, إلغاء حالة الطوارئ الموجودة في البلدان العربية.

٢, إنهاء جميع أشكال التمييز.

٣, ضمان استقلال السلطة القضائية. بمعنى جعل السلطة القضائية مفصولة ومستقلة عن وزارة العدل.

في حين طالب الدكتور عامر أنه باستثمار هذه الدعوات التي تأتي من الخارج للإصلاح وأن تفاوتت بدرجة وأخرى واختيار ما يلائم منها ورفض الأخرى.

قواسم مشتركة وحقوق الإنسان

وعما جاء بتقرير التنمية من فقرة تخص حقوق الإنسان ومحاولة أصحاب التقرير الربط بين الحرية وحقوق الإنسان وقراءة جديدة للإسلام تلائم الواقع.

فقد اعتبر الدكتور عامر أن الدعوة إلى ميثاق عربي لحقوق الإنسان ينبغي أن تدرج ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بينما تناول الدكتور عبد الرسول عبد جاسم الجانب الاقتصادي للوصول إلى منطقة مفهومة مما جاء به التقرير الذي ربط، موضوعة التنمية بثلاثة مؤشرات مهمة هي السكان، الموارد، التكنولوجيا.

حيث أكد أن التنمية يمكن تحقيقها في العراق عبر العمل على تنمية وتفعيل مفاصل الاقتصاد العراقي من خلال تشجيع المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات للدخول إلى العراق والاستثمار والاستفادة من خبراتها، والقيام بإعطاء القطاع الخاص المجال الأوسع عبر خصخصة بعض المنشآت الاقتصادية العراقية.

ولقد شهدت الجلسة مداخلات متعددة من قبل السادة الحضور حول كل فقرة من التقرير مما أشبعتها بحثاً ونقاشاً أثمر عن الوصول إلى عدة قواسم مشتركة منها:

١, التأكيد على وحدة وتعزيز مفهوم المواطنة المشتركة.

٢, التزام قوات الاحتلال بالانسحاب الكامل من الأراضي العراقية.

٣, ينبغي أن يختار الشعب العراقي نظاماً سياسياً واقتصادياً يقوم على احترام حقوق الإنسان.

٤, يجب اعتبار ما يطرأ على القوانين العراقية إجراءاً مؤقتاً يعرض للإلغاء.

٥, تبني نهج الديمقراطية في جميع مؤسسات الدولة.

٦, تبني خيار الإصلاحات وقبول ما يتلاءم منها مع الرؤية الوطنية.

اجتماع في لندن يمهد لاطلاق

اللجنة العراقية من اجل دستور ديمقراطي

لندن / خاص المدى

بمبادرة من الحزب الشيوعي العراقي، عقد في لندن مساء يوم الثلاثاء ٢٤ آيار ٢٠٠٥ اجتماع حضره نحو ٢٥ من الشخصيات الوطنية والديمقراطية العراقية في الساحة البريطانية، للتداول بشأن سبل تعبئة امكانات الديمقراطيين، من شتى الاتجاهات والانتماءات، وكل العراقيين المخلصين والحريصين على قضية الديمقراطية والوحدة الوطنية ومستقبل العراق، للمشاركة الفاعلة في صياغة الدستور الدائم، انطلاقاً من ادراك الاهمية البالغة لهذا الدستور لكونه عقداً اجتماعياً يمثل الحجر الاساس لبناء الدولة الديمقراطية العصرية المنشودة، دولة المؤسسات والقانون.

وناقش الاجتماع مسودة برنامج لهيئة تحضيرية تتولى الاعداد لانبثاق "اللجنة العراقية من اجل دستور ديمقراطي"، كحركة ضاغطة خارج الوطن مساندة لتبني هذا الدستور، وتلتقي في هذا المسعى النبيل مع القوى الديمقراطية داخل الوطن.

وتتضمن اهداف اللجنة "خلق رأي وطني وديمقراطي عام يساهم في الترويج لثقافة ديمقراطية، ويساند تبني دستور دائم يكون الاساس لاقامة دولة ديمقراطية عصرية، ويعزز الوحدة الوطنية في اطار عراق ديمقراطي فيدرالي موحد"، والعمل على تثبيت مجموعة من الاسس والمبادىء لصياغة الدستور، من ضمنها:

- اعتماد مبدأ حق المواطنة، والتأسيس لدولة القانون والمؤسسات والعدالة، وضمان التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.
- الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- الفصل بين الدين والدولة.
- تبني الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتثبيت لائحة الحقوق والحريات التي تضمنها قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية.
- تحريم كل اشكال التمييز على اساس المعتقد، او العرق او الجنس او اللون، او الانتماء القومي والديني والمذهبي.
- تأمين الفيدرالية لكردستان العراق، والحقوق القومية والثقافية لجميع القوميات والمكونات المتآخية للشعب العراقي، من تركمان وكلدواشوريين وايزيديين وصابئة وغيرهم.
- المساواة بين المرأة والرجل، والالتزام بجميع المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة والطفل.
- التأكيد على خضوع قوى الامن والشرطة والجيش للمؤسسات الدستورية المنتخبة وولائها للوطن.

وتناول النقاش مجموعة من القضايا المهمة والمثيرة للجدل في صياغة الدستور، ومن ضمنها هوية العراق، والعلاقة بين الدين والدولة، والفيدرالية والدولة الاتحادية. واكدت المداخلات ضرورة تثبيت فقرة خاصة بالحريات المدنية والسياسية، العامة والخاصة، وحرية الرأي والتعبير والتظاهر والتنظيم، ضمن مبادىء واسس الدستور. كما دعت مساهمات اخرى الى ضمان حق التعليم والصحة والعمل، اضافة الى ما ورد في مسودة البرنامج بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، وتأمين الضمان الاجتماعي.

ويتضمن برنامج النشاط المقترح للحركة نقاطاً عديدة من بينها تنظيم فعاليات متنوعة (ندوات متخصصة، سيمنارات، وحوارات) سياسية وفكرية ودعائية، تكرس لمناقشة اسس ومبادىء الدستور الدائم، من النواحي الحقوقية والتشريعية والسياسية والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من الواقع العراقي وبالاستفادة من التجارب الديمقراطية للبلدان والشعوب الاخرى.وفي ختام الاجتماع، تم تشكيل لجنة تحضيرية تتألف من: سلم علي، د. نجم غلام، د. رياض الزهيري، أنسام الجراح، سمير طبلة. وستشرع اللجنة بالتهيئة لاجتماع عام يعقد في وقت قريب وتنبثق عنه "اللجنة العراقية من اجل دستور ديمقراطي".

حقوق الانسان والفدرالية

في ورشة عمل للتجمع الديمقراطي المندائي ومركز تنمية المجتمع في البصرة

البصرة / عبد الحسين الغراوي

أشر الدكتور ساجد حميد الاستاذ الجامعي في كلية القانون بجامعة البصرة ضعف المهام التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في البصرة وطالب بتفعيل دورها تعزيزاً لتوجهاتها المستقبلية في بناء العراق الجديد من خلال تكثيف برامجها حول حقوق الانسان وتنمية الطفل ورعاية برامج الوعي الاسري.

واشار في محاضرة خلال ورشة عمل اقامها التجمع الديمقراطي المندائي بالتعاون مع مركز تنمية المجتمع المدني العراقي في البصرة الى ان الدستور هو مجموعة القواعد القانونية لتنظيم السلطة ومفهوم يعني الحقوق والواجبات.

وان الحقوق ليس مجرد نصوص بل هي ممارسة المواطن لحياته.. ولابد ان يتمتع الانسان وسط اجواء وطنية وديمقراطية تسودها العدالة والمساواة والحقوق الانسانية وحق التعبير والرأي وحرية العقيدة.

واوضح الدكتور ساجد حميد . ان لمنظمات المجتمع المدني حق التمتع باستقلاليتها ولا يحق للقانون الغاء ممارستها لنشاطها المستقل مؤكداً . ان هناك برامج لحقوق الحياة، وحقوق الانسان بعد الموت وهذه مسؤولة عنها الدولة، لكنها غير معمول بها في العراق . وقد اولت الامم المتحدة من خلال منظماتها الفرعية اهتماماً بحقوق الانسان كما انها سعت للحفاظ على البيئة.

وطالب ان تكون احد نصوص الدستور تثبت ذلك لاكسابه شرعيته القانونية مبيناً ان النصوص لا تكفي بل لابد من ضمانات الدولة من خلال التزامها بمبادىء حرية التعبير والرأي والمساواة والحقوق ورفع المستوى الاقتصادي.. ونرى ان منظمات المجتمع المدني في الدول التي تستغل شعوبها يكون لها رأيها وتتدخل ضد الدول التي ترتكب مجازر بشرية ضد شعوبها.

واضاف لابد من الاهتمام الجاد بحق المرأة والطفل وان للمرأة حقوقاً عملية وسياسية وقد حققت المرأة الاسيوية مكانة مرموقة في مجتمعها عندما تبوأت مراكز سياسية ورئاسية مرموقة حيث اصبحت رئيسة دولة ورئيسة وزراء ورئيسة حزب سياسي وهذا مؤشر مهم على انفتاح تلك المجتمعات.

وتساءل الدكتور ساجد حميد استاذ مادة حقوق الانسان في كلية القانون بجامعة البصرة ماذا قدمت منظمات المجتمع المدني لانقاذ الطفولة من التشرد والتسرب من المدارس؟ وكذلك ماذا قدمت للمواطنين من خدمات؟

وافاد ان هناك ٧٠٠٠ منظمة مجتمع مدني في العراق لكن الامر ليس بهذا الكم من المنظمات وانما بقوة العمل واعداد البرامج التي من شأنها ان تفعل دورها لخدمة المواطنين وتحقق قدراً جيداً من اهدافها في مجال نوعية المواطنين وتعريفهم بواجباتهم الوطنية والديمقراطية وتطلعاتهم الى غد مشرق يؤكدون فيه دورهم في عملية بناء العراق الجديد وترسيخ مبادىء العدل والحرية والمساواة.

وفي ختام اعمال ورشة العمل التي شارك فيها ممثلو منظمات المجتمع المدني في البصرة طرح مركز المجتمع المدني العراقي، جملة من التساؤلات منها هل يتبنى الدستور الفدرالية ضرورة للمجتمع في العراق؟ وهل تضمن الفيدرالية حقوق الاقليات في العراق؟ وما الحقوق السياسية التي يجب ان تحصل عيها المرأة في العراق؟ وهل هناك ضرورة لتغيير الكثير من القوانين لضمان حقوق الانسان؟وما طبيعة القوانين التي سيتم تغييرها؟ هذه الاسئلة وغيرها التي طرحها مركز تنمية المجتمع المدني العراقي ظلت محوراً للاجابة في اذهان المشاركين والمشاركات في ورشة العمل التي امتدت الى اكثر من ثلاث ساعات.. وكانت (المدى) قد حضرت هذه الورشة الخاصة بنشاط منظمات المجتمع المدني ودورها في بناء عملية التجربة الديمقراطية من اجل عراق مزدهر..

مؤسسات المجتمع المدني

رافد ورديف لدعم عمل الدولة وتعزيز برلمانها

بغداد / علي حاتم

المجتمعات المدنية ومؤسساتها الاخرى لها تاريخ طويل في مسيرة الحياة الانسانية والتي تمثل مصالح المجتمع وترعاها بشكل أو آخر. وقد نشأت في العراق مثل هذه المجتمعات المدنية بشكل قبلي او عشائري او حرفي. حتى تحولت مع ظهور الوعي السياسي الوطني الى شكل اخر من اشكال المجتمعات الوطنية والاحزاب السياسية التي غالباً ما تكون محكومة للسلطة والمصالح الشخصية.

ولم تمر هذه الجمعيات بمراحل تطور لتواكب الحالات العالمية وذلك لسيطرة النظام السابق على قدراتها حتى اصبحت شكلاً من اشكال النظام وصوتا من اصواته. في هذه المرحلة التي غيبت فيها الحرية والديمقراطية.

وبعد سقوط النظام الدكتاتوري برزت الحاجة الى نشوء وتكوين منظمات المجتمع المدني في مرحلة العراق الجديدة من اجل اللحاق بتجارب العالمية الحضارية.

يقول باسم عبد الوهاب العزاوي المدير المفوض لمؤسسات المجتمع المدني:

. جميع مؤسسات المجتمع المدني ومنها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الثقافية والفنية وغيرها تحتاج الى برلمان هو الضمان الافضل لتمثيل وجمع هذا الحشد غير الحكومي، ليكون ممثلاً عنها يجمعها في تجربة وطنية تمثل وحدة المؤسسات المدنية وتلاحمها ويمنحها قوة القرار الديمقراطي وارادته.

وهو ايضاً الجهة الشرعية والتشريعية لمؤسسات المجتمع المدني وهو لا يتقاطع مع الدولة وبرلمانها وليس بديلاً منها بل هو رافد ورديف له. وداعم ومراقب للدولة. وجمعيته الوطنية تعمل ضمن الاهداف المشتركة للوطن وبناء العراق المنشود. حتى نصل الى المجتمع المدني الواعي والدولة الديمقراطية التعددية التي ستذوب فيها كل المسميات والفوارق السياسية والاجتماعية بين الدولة والشعب في وطن عراقي ديمقراطي موحد.

واضاف: لقد برزت الحاجة الى وجود مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته المختلفة بعد سقوط النظام المباد الى غير رجعة، لتكون هذه المؤسسات تجمعات تخدم المجتمع المدني وتطوره.. والى قوى ديمقراطية وطنية فاعلة ومنبر للحرية الهادفة وتسعى لبناء المجتمع المدني وتناضل العديد من هذه المؤسسات المدنية غير الحكومية الحديثة الفكر والتسمية وتوسع مجالات عملها لذلك اقتضى تأسيس برلمان المجتمع المدني العراقي الذي تشارك فيه كل المنظمات غير الحكومية بصفة عضو مفوض دائم مخول يعمل على اتخاذ القرارات والتوصيات التي تهم المجتمع المدني ويعد الرابط الموحد والمشرع والمعبر عن آمال وتطلعات المنظمات المدنية العراقية.

واشار الى انه هناك اهداف عديدة يسعى البرلمان لتحقيقها منها العمل على وحدة المؤسسات المدنية وجمعها في برلمان المجتمع المدني العراقي من اجل التمثيل الافضل لوجودها على الساحة العراقية وايضا تنظيم وتطوير وتنسيق اداء المؤسسات المدنية ومساندتها في العمل والبرامج والعمل على ضمان استقلالية وحرية وديمقراطية المؤسسات المدنية. ومن اهداف البرلمان مراقبة اداء المنظمات ومختلف المؤسسات الاخرى وتطبيقها للقوانين، وتفعيل وتوسيع ومساندة تأسيس منظمات حضارية وتطوير المجتمع في مجالات حقوق الانسان والطفولة والمرأة والرياضة والمهجرين والمتضررين والمعاقين وفق المعايير العالمية الحضارية. ومن اهدافنا ايضا العمل على تعريف المجتمعات المدنية الدولية بآفاق وبرامج تطوير المجتمع المدني العراقي وتأمين الاتصال والتنسيق معا من اجل تعاون مثمر لمثل هذه الاهداف والتطلعات لبناء مؤسسات مجتمع مدني متحضر.